قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات
رقم (5) لسنة (2019م)

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الثلاثاء 12 رجب الأصم 1440 هجرية، الموافق 2019/3/19 ميلادية.

برئاسة المهندس/ عبدالملك أحمد محمد العرشي — رئيس مجلس الإدارة

وبحضور كل من:-

1. الدكتور/ ياسين محمد عبدالكريم الخراساني — عضو مجلس الإدارة
2. الأستاذ/ أمين معروف علي الجند — = = =
3. القاضي/ عبدالرزاق سعيد حزام الأكحلي — = = =

وبحضور المهندس/ جميل علي أحمد الصبري — سكرتير مجلس الإدارة

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من مركز الناصر للتجارة.

ضد

الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف - فرع ذمار في المناقصة رقم 1 لسنة 2018 م الخاصة بتوريد وتركيب ثلاث وحدات ضخ تعمل بالطاقة الشمسية بتمويل من منظمة اليونيسف.

الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

أولا: بتاريخ 2019/2/6م تقدم الشاكي بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف - فرع ذمار تضمنت طلب التوجيه الى الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف فرع ذمار باستكمال إجراءات توقيع عقد المناقصة رقم (1) لسنة 2018م واستكمال الإجراءات للمناقصة الأخرى التي تم إرساءها على مركز الناصر والتوقف عن اتخاذ أي إجراء أو إعلان بشأنها.

ثانيا: بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة مذكرة إلى الجهة المشكو بها برقم (50) وتاريخ 2019/2/12م تضمنت توجيه الجهة بوقف إجراءات المناقصة والرد على الشكوى وموافاة الهيئة العليا بأوليات الموضوع خلال سبعه أيام عمل من تاريخ استلام مذكرة الهيئة العليا.

وقامت الجهة بالرد على مذكرة الهيئة حيث تلقت الهيئة العليا مذكرة الأخ / مدير عام فرع الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف / ذمار رقم (22) وتاريخ 2019/2/18م التي ورد فيها توضيح الإجراءات التي تمت بخصوص المناقصة المحدودة رقم 2018/1م والممولة من منظمة اليونيسف موضوع الشكوى وكما يلي:

1. تمت دعوة الموردين للدخول في المناقصة المحدودة من قبل فرع الهيئة بذمار والتي تشمل توريد وتركيب ثلاث وحدات ضخ تعمل بالطاقة الشمسية لعدد ثلاثة مشاريع مياه في محافظة ذمار بتاريخ 2018/12/16م لعدد 10 موردين تقدم منهم عدد 8 موردين في المناقصة المحدودة وتم فتح المظاريف بتاريخ 2018/12/29م وقام الفرع بإجراءات التحليل الفني والمالي وأوصى بإرساء وحدة الضخ الأولى والثانية (مشروع الجرسة ومشروع العمارية) على المورد مركز الناصر صاحب الشكوى وإرساء المشروع الثالث على شركة آل صالح.

2. تم رفع نتائج الى الجهة الممولة (منظمة اليونيسف) الذي بدورة أحال التحليل لمركز الهيئة لمراجعته.
3. قامت اللجنة الفنية بمركز الهيئة بمراجعة التحليل حيث رات ان قرار الفرع باستبعاد اقل عطاء (شركة أبو مسكة) فيما يخص وحدة الضخ الأولى (مشروع الجرشة) لأسباب لم تكن جوهرية وأوصى بالإرساء عليه واعتبر تحليل الفرع فيما يخص المشروعين الأخرين سليما ورفعت برايها للممول بتاريخ 2019/1/14م.
4. وافق الممول على توصيات مركز الهيئة وطلب استكمال إجراءات توقيع العقود برسالته المؤرخة بتاريخ 2019/1/14م.
5. بناء على موافقة الممول قام الفرع بإصدار إخطارات القبول للمورد شركة الناصر (صاحبة الشكوى).
6. بتاريخ 2019/1/23م ارسل الممول رسالة يدعو فيها الى اجتماع منظمة اليونيسف يحضره المختصين بالفرع ومركز الهيئة بالإضافة الى الاستشاري المكلف من الممول لمناقشة الموضوع المتعلق بالمناقصة وعقد الاجتماع بالفعل بتاريخ 2019/1/24م وتم فيه مناقشة الإجراءات وراي كل طرف في المناقصة كما تم التطرق الى المواصفات المنصوص عليها في الوثيقة من خلال النقاش اتضح هناك فقرات في المواصفات بحاجة الى توضيح اكثر (فيما يخص تصميم منظومة الالواح وتوزيعها على القواعد الحاملة لها بالإضافة الى مواصفات الكيبل الموصل بين المضخة والانفرتر) واقترح الممول والاستشاري إعادة الإعلان بعد تعديل وثيقة المناقصات.
7. بتاريخ 2019/1/30م ارسل الممول رسالته يطلب فيها إعادة الإعلان.
8. تم تعديل وثيقة المناقصة ودعوة الموردين بما فيهم مركز الناصر (صاحب الشكوى) لتقديم عروضهم الفنية والمالية.
9. وصلت رسالة الهيئة العليا الى فرع ذمار الساعة التاسعة صباحا تقريبا من يوم الأربعاء الموافق 2019/2/13م في نفس تاريخ فتح المظاريف.
10. تم أحالت مذكرة الهيئة العليا الى لجنة المناقصات وتم مناقشة ما تم طرحة من قبل مندوب الممول ونتيجة ضيق الوقت وعدم إسعافنا لمخاطبة المقاولين بتأجيل فتح المظاريف ونزولا عند رغبة الممول فقد أقرت لجنة المناقصات بفتح المظاريف وتوقيف كافة الإجراءات حتى يتم الرد من قبلكم حول ذلك.
11. مرفق لكم كافة الوثائق والمراسلة الخاصة بالمناقصة.
12. **وعلية:** تم الرفع اليكم بهذا الخصوص للاطلاع والتوجيه بما ترونه ، وردا على الشكوى المقدمة من مركز الناصر للتجارة والمقاولات.

ثالثا: تم إحالة الشكوى ورد الجهة مع المرفقات إلى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي، ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره إلى مجلس إدارة الهيئة متضمنا أن الهيئة العليا تلقت مذكرتين من الشركة الشاكية الأولى بتاريخ 2019/3/9م والثانية بتاريخ 2019/3/10م تضمنتا تنازل الشاكية عن الشكوى المقدمة من قبلها ضد فرع هيئة مياه الريف بذمار حرصا من الشركة الشاكية على عدم ضياع التمويل ولما فيه المصلحة العامة حسب ما جاء في المذكرتين، وعليه فإن المكتب الفني ومن خلال ما تقدم يرى الآتي :

- إغلاق ملف الشكوى وحفظ الأوليات واعتبار الشكوى كأن لم تكن.
- تنبيه الجهة بالالتزام بأحكام ونصوص قانون المناقصات رقم (23) لسنة 2007م ولائحته التنفيذية و اختيار النوع الملائم لطرق الشراء وفقا للسقوف المالية التي حددتها المادة رقم (81) الفقرة (ب) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات كون السقف المالي لعملية الشراء موضوع الشكوى تتطلب عمل مناقصة عامة وليس مناقصة محدودة.

رابعا: نظر مجلس إدارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولة، اتخذ القرار الآتي:

القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، وحيث ان الشركة الشاكية قد تنازلت عن شكواها بموجب المذكرتين المسلمتين الى الهيئة الأولى بتاريخ 2019/3/9م والثانية بتاريخ 2019/3/10م ، وحيث لوحظ من خلال الأوراق أن الجهة لم تلتزم بأحكام القانون واللائحة فيما يتعلق بحالات وشروط عملية الشراء، فإن القرار المناسب هو إغلاق ملف الشكوى واعتبارها كأن لم تكن مع تنبيه الجهة بالالتزام بأحكام ونصوص قانون المناقصات رقم (23) لسنة 2007م ولائحته التنفيذية و اختيار النوع الملائم لطرق الشراء وفقا للسقوف المالية التي حددتها المادة رقم (81) الفقرة (ب) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات كون السقف المالي لعملية الشراء موضوع الشكوى يتطلب عمل مناقصة عامة وليس مناقصة محدودة.

ولذلك،

واستنادا إلى نص المادة (78) من القانون رقم 23 لسنة 2007م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، والمادتين (417 ، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات ما يلي:

1. إغلاق ملف الشكوى وحفظ الأوليات واعتبار الشكوى كأن لم تكن.
2. تنبيه الجهة بالالتزام بأحكام ونصوص قانون المناقصات رقم (23) لسنة 2007م ولائحته التنفيذية.

والله الموفق.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتاريخ الثلاثاء 12 رجب الأصم 1440 هجرية، الموافق 2019/3/19 ميلادية.

القاضي/ عبدالرزاق سعيد الأكحلي
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الأستاذ/ امين معروف الجند
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الدكتور/ ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

المهندس/ عبدالملك أحمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات